

دولة رئيس المجلس : السيد الامين العام .
السيد الامين العام :
ب - قرار رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٥/٢٩
والتضمن مشروع قانون المواصفات
والمقاييس لسنة ١٩٩٣ .
(والمعاد من مجلس الاعيان)

٤ (تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
دولة رئيس المجلس : تعقد الجلسة
القادمة يوم الاحد الساعة الخامسة واعلان رفع
الجلسة وشكراً .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
السيد طاهر المصري

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الامة الثاني عشر
المنعقدة في ٢٥ / ذو الحجة / ١٤١٤ هجرية الموافق ٥ / ٦ / ١٩٩٤ ميلادية
العدد (١٢)

الجلد (٣١)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

١- اقرار محضر الجلسة السابقة .

٤

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذره مقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل .

ب- طلب معذره مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جمو .

ملحق الجريدة الرسمية

٣- قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤ ،

والمضمن مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ .

(والقرار موزع في جدول اعمال الجلسة الحادية عشرة) .

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت يوم الاربعاء ٨ / ٦ / ١٩٩٤ الساعة العاشرة صباحاً .

ملاحظة :-

(سيتبع انتهاء الجلسة لقاء خاص مع دولة رئيس الوزراء في قاعة الصور

لمناقشة بعض القضايا العامة) .

هنا من العمل

محضر الجلسة :

٤- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٥- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٦- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٧- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .

٨- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

٩- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٠- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربة والتعليم .

١١- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٢- معالي السيد اديب الهلسه : وزير النقل .

١٣- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

١٤- معالي الدكتور رجا خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ٥ / ٦ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : سماعة الشيخ عبد الباقي جمو ، السيدة توجان فيصل .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

السيد محمد الدويب ، دكتور صالح ارشيدات ، السيد سمير قعوار ، دكتور فوزي الطعيمه ، السيد طه الهباهبه ، دكتور محمد الحاج ، دكتور محمد الزين .

وحضر من الحكومة :

١- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٢- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

١٥- معالي السيد عادل ارشيد :
وزير دولة .

وحضر من الامانة العامة : د. حسين ابو
عرايبي ، السيد علي الحسيبان ، السيد محمد
الرديني ، السيد غسان النجدادي .

١- افتتاح الجلسة :

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة ،
السيد الامين العام تفضل .

السيد الامين العام : شكراً دولة
الرئيس .

١- اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اعفاء عطوفة الامين من تلاوته ؟
موافقة .

السيد الامين العام : ٢- الاجازات
والاعتذارات .

أ- طلب معذره مقدم من سعادة النائب
السيدة توجان فيصل .

ب- طلب معذره مقدم من سماحة
الشيخ عبد الباقي جمو .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق على

معذرة السادة النواب ؟
موافقة .

تفضل جدول الأعمال .

السيد الامين العام : ٣- قرار اللجنة
القانونية رقم (٨) تاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤ ،
والمضمن مشروع قانون المواصفات والمقاييس
لسنة ١٩٩٣ .

(والقرار موزع في جدول اعمال
الجلسة الحادية عشرة) .

دولة رئيس المجلس : معالي مقرر اللجنة
القانونية تفضل .

السيد عبد الكريم الدغمي مقرر اللجنة
القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة القانونية

لمجلس النواب الثاني عشر

الدورة الاستثنائية الاولى

للدورة العادية الاولى

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني

بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤ لدراسة مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون

المواصفات والمقاييس (المعاد من مجلس

المادة (٥) الفقرة (أ) البند (١٣) -
الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

المادة (٦) الفقرة (أ) :

اولا ، وثانيا ، وثالثا ، وخامسا الاصرار
على قرار مجلس النواب اما البند رابعا فقد
قررت اللجنة اضافة بند جديدا يحمل الرقم
(١٧) بالنص التالي :

١٧- يمثل عن وزارة الزراعة عضوا

المواد (١٢ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٦) الموافقة
على قرار مجلس الاعيان .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكرم
بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة اللجنة القانونية
صالح الزعبي مجلس النواب

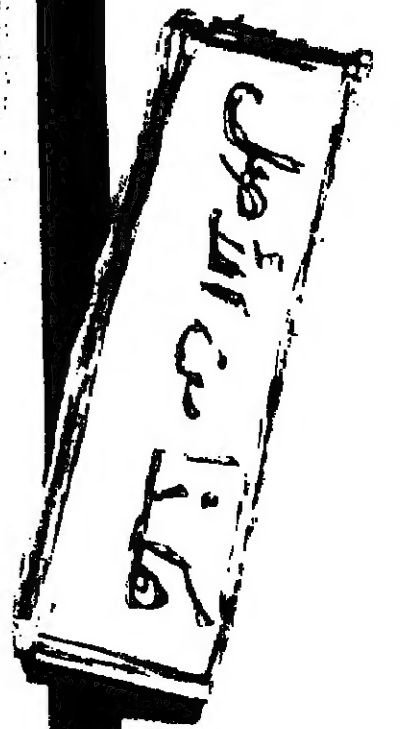
الاعيان) برئاسة رئيسها سماحة الشيخ عبد
الباقي جمو وبحضور أصحاب السماحة
وللمعالي والسعادة السادة الاعضاء :

د. هاني حجازين ، د. ابراهيم زيد
الكيلاي ، د. همام سعيد ، عبد الرؤوف
الروابده ، عبدالله اخو ارشيد ، سليمان
سلامه السعد ، حاتم الفزاوي ، د. فوزي
الطعيمه ، والسيدة توجان فيصل .

وحضر من الحكومة :

معالي الدكتور خالد الزعبي وزير
الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية وقررت
اللجنة بعد دراسة القانون المعاد ما يلي :

المادة (٢) : الاصرار على قرار مجلس
النواب .



قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٧) الاصرار على قرار مجلس النواب .	المادة (٧) التعريف : علامة الجوده : الورقة على التعريف كما ورد في مشروع المكونة .	المادة (٧) مرفقة عليها كما وردت بعد اجراء التعديلات التالية : علامة الجوده : احدئة كلمة (محلي) بعد عبارة (تقع لفتح) الواردة في مصلحتها .	المادة ٧- يكون للكلمات والمعارف التالية معناها : وردت في هذا القانون الذي انصبت له اثناء ما لم تدل القرينة على غير ذلك . علامة الجوده : العلامة التي تقع لفتح معن بترتيب ، نظام على موضع هذا القرض وتدل فيما تدل عليه ان السلفة او المادة عاقبة للبرصقات القياسية للحملة كحد ادنى والشرط الفنية التي تضمنها المؤسسة .

هذا من المأهول

دولة رئيس المجلس : دكتور فرح .
الدكتور فرح الربضي : شكراً ، لا اجد ما يمكن ان يميز المحلي عن ما هو مستورد مثل هذا النص ، فارجو من معالي المقرر ان يوضح لنا ، لماذا هذا الاصرار طالما ان المنتج يمكن ان يكون محلي ، ويمكن ان يكون خارجي .
دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .
السيد عبد الرؤوف الروابده : ان علامة الجوده لا تمنح إلا لمنتج اردني ، فكل دولة تمنح علامة الجوده لصنف منتج فيها ، وليس في حق المؤسسة الاردنية ان تمنح علامة الجوده لمنتجات اجنبية ليس لنا رقباه مستمره على طريقة انتاجها ، فعلاصة الجوده علامة محليه ولذلك لا يجوز ان تمنح لاجنبي ، شكراً سيدي الرئيس .
دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور هاشم .
الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .
باعتباري عضو في اللجنة القانونية ، نحن وضعنا قانون المواصفات والمقاييس للصناعات المحلية ، ولذلك يجب ذكر المنتج المحلي المواصفات الخارجية يجب ان تقبلها دائرة المواصفات ، والا ردت من الحدود ،
ولذلك كلمة محلي ضروريه جداً في هذا المساق وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخوارشيد .
السيد عبدالله اخوارشيد : المحظور الذي تفضل فيه الزميل فرح يحل اشكال القانون الذي يتصوره في المادة (١٣) ، لانه بالنسبة إلى المؤسسة لها حق جواز قبول المواصفات الدولية العربية والاقليمية ، ولذلك المحظور محلول .
دولة رئيس المجلس : يا اخوان الموضوع سهل وبسيط ، فيه قرار للجنة القانونية بالاصرار على قرار مجلس النواب ، من يوافق على قرار اللجنة ؟
موافقة .
تفضل ابو فيصل .
السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .
المادة ٥-أ .
تحقيقاً للاهداف المقصودة من هذا القانون تتولى المؤسسة القيام بالمهام والصلاحيات التالية :
١٣- جواز قبول المواصفات القياسية للدول الاخرى والمنظمات العربية والاقليمية

والدولية واعتمادها لاغراض هذا القانون
شريطة ان تكون هذه المواصفات في اللغة
العربية او الإنجليزية .

قرار مجلس النواب

المادة (٥)

الفقرة (أ) الموافقة عليها بعد اجراء
التعديلات التالية :

البند (١٣) :

شطب كلمة (تكون) والاستعاضة
عنها بكلمة (تصدر) .

قرار مجلس الاعيان

المادة (٥) الفقرة أ البند (١٣) :

شطب كلمة (جواز) الواردة في مطلع
هذا البند .

قرار اللجنة القانونية .

المادة (٥)

الفقرة (أ)

البند (١٣)

موافقة على قرار مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : السيد عبد

موسى .

الرئيس .

السيد عبد موسى النهار : شكراً دولة

الواقع ان هذه المادة يجب ان تحدد
تحديد كاملاً ، والا فانها من اهم المواد
الموجودة في هذا القانون ، فيجب علينا ان
نحدد الفاظها تحديداً جيداً ، فأنتي اخال اللجنة
القانونية بشطب كلمة تكون ، يجب ان تبقى
كلمة جواز ، حتى لا يأخذ على اساس ان كل
المواصفات الدولية وحتى مواصفات الدول
الاعرى ، يجب ان يوافق عليها الزامياً ،
فالجواز يعطي المرونة للموافقة عليها او لا ، هذا
رأى .

الرأى الثاني ارى ان تحذف كلمة للدول
الاعرى ، فان اية دولة لا تستطيع ان تخرج
مواصفه ، ان تقتصر على المواصفات العالمية
والدولية والمواصفات الاقليمية العربية ،
وكللك للمواصفات الاردنية هذا رأى في
هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس .

لا ارى اي مانع من شطب كلمة
جواز ، لان بقاء النص بدون هذه الكلمة يعني
قبول للمواصفات القياسية للدول الاعرى
والمنظمات العربية والاقليمية والدولية

نعدل في اللغة العربية باللغة العربية ، تصدر
باللغة العربية .

دولة رئيس المجلس : تعديل لغوي ، فيه
تتبع على اقتراح السيد عبد موسى النهار
بشطب كلمة الدول الاعرى ، من يوافق على
الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟

موافقة .

السيد المقرر .

السيد المقرر :

واعتمادها لاغراض هذا القانون الى اخر النص،
لا يعني انه يجوز للمؤسسة ان ترفض المواصفات
القياسية ، بل من مفهوم المخالفة يجوز لها ان
ترفض هذه المواصفات القياسية للدول الاعرى،
فلا داعي لوجود هذه الكلمة ولا داعي
للاختلاف مع مجلس الاعيان حولها ،
ولذلك ارى ان نصوت على قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
وزير العدل تفضل .

معالي وزير العدل :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

انسجاماً مع التعديل بالغاء كلمة تكون
واستبدالها بتصدر ، اعتقد ان الانسب لغة ان

[illegible]

She is ill

رقم ممثل وزارة الزراعة ١٧ .

يكون رقم ممثل وزارة الزراعة ١٦ .

النواب ، وشكراً .

الرؤوف .

كنت أتمنى علي معالي المقرر ان يشر

• **11/15** – **11/16** – **11/17** – **11/18** – **11/19** – **11/20** – **11/21** – **11/22** – **11/23** – **11/24** – **11/25** – **11/26** – **11/27** – **11/28** – **11/29** – **11/30**

ممثل عن الجامعات الاردنية .

عن احدى الجامعات الاردنية

الجمعيات الاهلية لحماية المستهلك

البيئة .

السنة من التلوث ، فإذا كان المقصود

جمعية حماية الطبيعة .

وجمعية الوقاية من كذا .

الاجمعية واحده لحماية البيئة

محمد داودیه .

محمد داودیه .

السيد محمد داوديه : يا سيدي ايضاً في المشروع كما ورد من الحكومة ، (١٥) ممثل عن الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئة ، الجمعية الوحيدة الموجودة الجمعية الاردنية لحماية البيئة ، لا يوجد الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئة ، اذا وافقنا على المشروع كما ورد من الحكومة ، تصويب اسم الجمعية التي موجوده ، لأنه ما فيه جمعيه بهذا الاسم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد عبارة إحدى الجامعات الاردنية الرسمية هي الاولى لان عبارة :
مثلاً عن الجامعات الاردنية .

قد تدخل فيها حتى الجامعات الاهلية ، ولذلك هذه ادق باحدى الجامعات الاردنية الرسمية ، فتصرف على الجامعات الرسمية .

وكذلك الامر انا مع قرار اللجنة بعدم ادخال الممثلين الذين اشار اليهم مجلس

الاعيان ، لان بذلك يكسر المثلون عن الجمعيات الاهلية ومع اشارة الاخ ابو عصام ، انها جمعية واحدة لحماية المستهلك ، فانا مع قرار اللجنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حاتم .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً سيدي الرئيس .

كنت سأتحدث في اولاً البند (١٠) وقد كفاني معالي ابو عصام الحديث وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فيه قرار اللجنة القانونية بالاصرار على قرار مجلس النواب فيه اولاً وثانياً وثالثاً وخامساً ، من يوافق على قرار اللجنة ؟

موافقة .

ثم هناك قرار باضافة بند جديد ، (١٧) ممثل عن وزارة الزراعة من يوافق ؟

موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة المرافقة على قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس الاعيان المادة (١٣) : اختارة كلمة (الزامية) بعد عبارة (المواصفات القياسية المصدرة) الواردة في القرارات (أ - ب - ج - د - هـ) .	قرار مجلس النواب المادة (١٣) : موافقة عليها كما وردت بعد اجراء التعديل الذي على الفقرة (ج) منها : الفترة (ج) : تطلب عبارة (عبارة مطابق للمواصفات القياسية الاردنية) والاتصافه فيها بعبارة (اي عبارة تفيد بانها مطابقة للمواصفات القياسية الاردنية) .	المادة كما وردت في المذروح المادة (١٣) : [لا يجوز استيراد اي سلة او سلة او ادخالها الى السوق او اتخاذها فيها ما لم تكن مطابقة القياسية المصدرة لتلك السلة ، وللمجلس ان يقي أي سلة من احكام هذه المادة في حالات خاصة واخرى محددة . ب- جرت على الوزارات والبلديات والبلديات والبلديات الرسمية الامانة وتطابق القياسية والقرية القيد في املاكها وشوارعها ورواقي الشوارع الخاصة بها وشوارعها من السلع والوارد والصالحات بالمواصفات القياسية المصدرة كحد أدنى لحدودها وذلك مع مراعاة قانون (مجلس البناء الوطني) المعمول به . ج- على اصحاب المصانع القائمة القيد بالمواصفات القياسية المصدرة للسلة والوارد التي يتجزأها في مصانعهم وفي جميع الاموال والوارد التي يستعملونها فيها ، وضع كلمة عبارة (مطابق للمواصفات القياسية الاردنية) على بطاقة البيان التي سلة إلا بمرافقة خطية من الرئيس . د- على جميع الوزارات والبلديات والبلديات والبلديات والاورد القيد لتمام المواصفات القياسية المصدرة في مجال الاطاعة على اية رقعة البلدية .
--	---	---	--

هذا من المذروح

ودولة الرئيس أنا كنت غالب أثناء اقرار هذه المادة ، ارجو ان اسمع معالي وزيرة الصناعة والتجارة في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : دكتوراه رينا .

معالي وزيرة الصناعة والتجارة : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة لاضافة كلمة الالتزام المقصود في القانون الاصلي كان كلمة الالتزام فادخل مجلس النواب كلمة الالتزام على فقره واحده فقط في الجلسة الاخيره عندما طرح القانون بالمجلس ، تخوفاً من ان يفهم ان فقط هذه الفقره المقصود فيها :

الزاميه ، اضطرارنا لادخال كلمة الالتزام في جميع الاماكن التي قصد بها الالتزام بالمواصفات القياسية الالتزام ، وبالتالي ارجو من المجلس الكريم ان يوافق على قرار مجلس الاعيان وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟

موافقة .

السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

قرار اللجنة المرافقة على قرار مجلس الاعيان .	قرار مجلس الاعيان المادة (١٧) موافقة بعد : امانة كلمة (الزامية) الى آخر المادة (١٧) .	قرار مجلس النواب المادة (١٧) : موافقة عليها بعد ضبط كلمة (الذي) الواردة بعد عبارة (موطني المؤسسة) .	المادة كما وردت في المرسوم المادة (١٧) : لاي موظف من موظفي المؤسسة الذي يعرضه المدير العام خطياً الحق باجراء الكشف والفتيش على اي مصنع او محل تجاري او قطاع او مستودع او سوق واحد عيات من السلع والمواد وادوات القياس ومخلفات الصناعة المزمعة فيه او بم انتاجها او مسجها فيه او تنتج عنها ، وذلك لفحصها واختيارها . وتبليها ومبارتها التاكيد من مطابقتها للمواصفات القياسية الصممة .
--	--	--	---

هنا من العمل

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ٢٤ أ-

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار او بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بكلا العقوبتين ، كل من أقدم على ارتكاب اي من الافعال التالية على ان يحكم بالحد الاعلى للعقوبة في حالة التكرار :

٦. طرح او عرض مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية في الاسواق او المحال التجارية .

قرار مجلس النواب

المادة (٢٤)

الفقرة (أ)

موافقة بعد اجراء التعديلات التالية :

شطب عبارة (شهر واحد) والاستعاضة عنها بعبارة (اربعة اشهر) شطب كلمة (ثلاثة) والاستعاضة عنها بكلمة

(ستة) .

البند (٦) الموافقة كما ورد في المشروع .

قرار مجلس الاعيان

المادة (٢٤) موافقة بعد :

اضافة كلمة (الالزامية) بعد كلمة (القياسية) الواردة في بند (٦) من الفقرة (أ) .

قرار اللجنة

الموافقة على قرار مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٦ أ-

مع مراعاة احكام المادة (١٢) والمادة (٢٣) من هذا القانون اذ تبين ان اي سلعة او مادة ليست مطابقة للمواصفات القياسية المتعمدة يترتب على المؤسسة ان ترسل انذارا خطيا الى صاحب تلك السلعة أو المادة او منتجها تطلب اليه فيه التقيد بتلك المواصفات

خلال المدة التي تحددها له .

ب. اذا لم يقم مالك السلعة او المادة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة او منتجها بالتقيد بالمواصفات القياسية المتعمدة خلال مدة الانذار ، تتم مصادرتها او اتلافها بقرار من المدير العام ، وللرئيس وبتنسيب من المدير العام اغلاق المصنع او المحل التجاري او المستودع او المكان الذي توجد فيه السلعة او المادة للمدد التي يقررها .

ج. للرئيس : وبتنسيب من المدير العام اغلاق اي مصنع لا يتقيد بالمواصفات القياسية المتعمدة الخاصة بالبيئة للمدة التي يقررها .

قرار مجلس النواب

المادة (٢٦)

الموافقة عليه كما ورد في المشروع .

قرار مجلس الاعيان

المادة (٢٦)

اضافة كلمة (الالزامية) بعد عبارة (. . . . المواصفات القياسية المتعمدة) في الفقرات (أ - ب - ج) .

قرار اللجنة

الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟

موافقة .

هل توافقون على مشروع القانون بأكمله بعد التعديلات ؟

موافقة .

مشروع قانون المواصفات والمقاييس

لسنة ١٩٩٣ (والمعاد من مجلس الاعيان)

كما اقره مجلس النواب

المادة (٢) :- الاصرار على قرار

مجلس النواب .

المادة (٥) :- الفقرة (أ) البند

(١٣) الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

المادة (٦) :- الفقرة (أ) :-

اولا ، وثانيا ، وثالثا ، وخامسا ،

الاصرار على قرار مجلس النواب .

البند رابعا :- قرر مجلس النواب اضافة بند

جديد يحمل الرقم (١٧) بالنص التالي :-

١٧- يمثل عن وزارة الزراعة عضوا

المواد (١٢، ١٧، ٢٤، ٢٦) الموافقة على

قرار مجلس الاعيان .

صالح الزعبي طاهر المصري

امين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب